مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد6،العدد 2 – ديسمبر 2019
OEB Univ. Publish. Co.

العنف ضد الزوج – الأسباب والنتائج –

Violence against the husband - causes and consequences –

ط.د. آمنة تازير، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
aminatazir93@gmail.com

تاريخ التسليم:(2019/07/01)، تاريخ المراجعة:(2019/09/30)،تاريخ القبول:(2019/10/25)

ملخص :

إن الواقع الذي يشهد بوجود نساء معنفات من طرف أزواجهن هو نفسه يشهد بوجود رجال معنفين من طرف زوجاتهم، والعنف ضدّ الزوج يعد في المجتمعات العربية من الطابوهات المحرمة التي لابد أن لا يتعداها أحد، وهذا ما جعل المشرع الجزائري أيضا ينقاد وراء هذه الحجة البالية ويمتنع عن وضع مواد يحمي بها الزوج من عنف زوجته مثلما فعل بالنسبة للزوجة حين حماها بترسانة من النصوص القانونية ذات العقوبات المشدّدة بموجب القانون 19/15.نتيجة لذلك حظيت هذه الظاهرة بتعتيم قانوني واجتماعي وإعلامي واسع، الأمر الذي يدق ناقوس الخطر باحتمال تفاقمها.

الكلمات المفتاحية: العنف،الزوج،الزوجة، الأسباب،النتائج.

Abstract :

The reality of the existence of women who are abused by their husbands is the same as the presence of men who are abused by their wives. Violence against the husband is considered in Arab societies as taboo, This is why the Algerian legislator is also criticized for this obsolete argument and refrains from placing material to protect the husband from his wife's violence as he did for the wife when she protected her with many legal texts with severe penalties under Law 15/19.

As a result, this phenomenon has been characterized by a wide legal, social and media blindness, which causes the danger of a worsening of the alarm.

Keywords: Violence , husband , wife, causes, consequences.

* المؤلف المراسل: ط.د. آمنة تازير، الإيميل: aminatazir93@gmail.com

مقدمة:

يعتبر العنف ظاهرة خطيرة تمس كافة المجتمعات مهما كانت قوتها أو درجة نموها أو تطورها، وتمسها في كافة المجالات حيث نجد: العنف في السجون، العنف في المدرسة، العنف في الشارع، العنف في الملاعب...إلخ، ولعل من أخطر أنواع العنف على الاطلاق هو ذلك الذي يمس الأسرة، لأن هذه الأخيرة هي نواة المجتمع ومتى بدأت هذه النواة بالتفكك فلن يصمد ذلك البناء المجتمعي طويلاً، فالأسرة كانت ولازالت ومن المفروض أن تبقى هي المصدر الرئيسي الذي يستمد منه الفرد قوته ومكانه الاجتماعية وشخصيته وتوجهاته واحساسه بالأمن والراحة النفسية (جبرين، 2005، ص13)، لكن كل هذا الكلام المثالي المنمق أصبح اليوم يصطدم بحقائق الواقع، هذا الأخير الذي اختلت فيه وظائف الأسرة (بوزيان، 2010، ص01)، فتحول هذا الكيان إلى مصدر إزعاج وتهديد لكل أو أحد أفرادها، فيكون بذلك الضحية والجلاد من أسرة واحدة يدورون في حلقة مرعبة تسمى بـ: "العنف الأسري"، هذا الأخير الذي تعتبر منأكثر صوره ذيعا "العنف الزوجي"، والسامع منا لهذه العبارة يخمن مباشرة في أن ضحية هذا العنف هي الزوجة، لأن هذا ما كان متعارف عليه، وهذا ما تتقبله الذهنيات الشرقية، غير أننا اليوم أصبحنا نشهد عنفا من الزوجة ضد زوجها الذي كان فيما سبقمن المواضيع الممنوع الخوض فيها خصوصا في المجتمعات العربية التي تؤمن بأن الرجل هو رمز القوة، والخوض في مثل هذه المواضيع هو من قبيل المساس برجولية الرجل(دشاش، 2006، ص 03)، وهذا ذات السبب الذي جعل المشرع الجزائري يغض البصر عن وضع مواد قانونية يحمي بها الزوج من عنف زوجته مثلما فعل بالنسبة للزوجة، حيث حماها بالعديد من النصوص ذات العقوبات المشدّدة والتي استحدثت بموجب تعديل قانون العقوبات بالقانون 19/15 المؤرخ في 2015/12/30، وللإشارة فهذه النصوص المستحدثة لحماية الزوجة من عنف الزوج لم تكن نتيجة صحوة تلقائية من المشرع، بل كانت نتيجة المطالبات المتكررة من جمعيات المجتمع المدني،ومنظمات حقوق الانسان، وبعض الأقلام النشيطة في الإعلام، والعديد من الاتفاقيات الدولية التي تتربع على عرشها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة الصادرة في 18 ديسمبر 1979، والتي أكدت في المادة 02 منها على وجوب فرض حماية قانونية للمرأة ضد أي شكل من أشكال التمييز أو العنف الممارس ضدها من أي جهة كانت، واكتفى المشرع في ظل هذا الزخم من النصوص القانونية الحامية للزوجة بأن يأخذ الزوج بعين الاعتبار في جريمة السرقة بين الزوجين وجريمة إعطاء مواد ضارة فقط، فيما عدا ذلك تخضع كل جرائم العنف المرتكبة ضدّ الزوج للقواعد العامة، لكن أردنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على ظاهرة عنف الزوجة ضد الزوج تأكيداً منا على وجود هذه الظاهرة ومحاولة إخراجها إلى النور.

وعليه يطرح هذا الموضوع تساؤله الرئيسي الذي يتمحور حول: عدة تساؤلات رئيسية تتمثل في: ما هي الأسباب التي تدفع الزوجة إلى ممارسة العنف ضد زوجها ؟ وما هيأشكال صور هذا العنف؟ وهل تقتصر آثاره على الضحية أمتمتدإلى الأسرة والمجتمع؟.هذه التساؤلات الرئيسية نجيب عنها بتقسيم الموضوع إلى ثلاث أقسام، نخصص القسم الأول لدراسة عوامل عنف الزوجة ضد الزوج، فيما نخصص القسم الثاني لدراسة صور هذا العنف، لنختم الدراسة بالقسم الثالث الموسوم بعنوان آثار عنف الزوجة ضد الزوج.

1 – عوامل عنف الزوجة ضدّ الزوج: إن عنف الزوجة ضدّ زوجها أصبح اليوم يشكل مسألة خطيرة وملفتة للانتباه في ذات الوقت خصوصا أن الجزائر بلد عربي مسلم ومحافظ وهذا ما يُصّعب تقُبل المجتمع للخوض في مسألة كهذه، وخاصة أيضا أن مفهوم العنف ظل لفترات طويلة مرتبـط بالرجل وظلت المرأة تحت الطاعة بدءًا بالأب والأخ والعم والخال وصولا إلى الزوج، وما ظن أحد بأن مفهوم العـنف هذا سيتحول للنساء لتمارسه ضدّ الرجال يوما ما، وأكيد هذا التحول لم ينشأ من العدم بل كان نتيجة عدة عوامل ومتغيرات حاولنا حصرها قدر الإمكان فيما يلي:

1 – 1 – تركيبة المجتمع الجزائري:إن تركيبة المجتمع الجزائري في حدّ ذاتـه تلعب دوراً كبيراً في انتشار ظاهرة تعنيف الزوجات لأزواجهن، حيث أن المجتمع عادة ما يتستر عليها، بل الأدهى من ذلك أن الزوج الضحية ذاته هو من يتستر على ذلك فهو أهون عليه أن يتحمل عنف زوجته له على أن يتحمل نظرات الشفقة من الآخرين أو تلك النظرات التي تراه رجلاً بلا مهابة ولا رجولية، وفي مقابل ذلك نجد أن الزوجة الجانية أيضاً تتستر على أفعالها العنيفة ضدّ زوجها لأنها تعلم بأنها بذلـك قد خرقت الشرع والأخلاق والعادات والتقاليد.

1 – 2 – شخصية الزوج: إن شخصية الزوج الضعيفة تجعله عرضةً لممـارسة العنف عليه من طرف زوجته، فيسهل ارتكاب الاضطهاد و الاستغلال ضدّه.

1 – 3– تطور حياة المرأة: إن التطورات الحاصلة في حياة المرأة و خصـوصاً خروجها للعمل واحتكاكها بالرجال خلق لديها فكرة الصراع مع الرجل وحب الرئاسة في العائلة، أضف إلى ذلك الضغوط اليومية التي تعيشها المرأة والتي تفوق بكثير تلك التي يتعرض لها الرجل تولد لديها موجة من الغضب تجعلها غير مسؤولة عن أفعالها، زيادة على ذلك فزواج الرجل بزوجة أخرى بأموال الزوجة الأولى

سيخلق في نفس هذه المرأة موجة من الحقد ضدّ هذا الزوج تترجما في شكل عنف مهما كان نوعه. (دشاش، 2006، ص 98)

1 -4- التنشئة الاجتماعية للمرأة: إن تنشئة المرأة اجتماعياً ونوع الجو الأسري الذي عاشت وتربت فيه يلعب دوراً كبيراً في ممارستها للعنف ضدّ زوجها، لأن من تعرض للعنف في صغره سيمارسه في كبره، أيضاً إذا كانت المرأة تنتمي إلى الطبقات العليا في المجتمع هذا سيجعلها تحبذ الحرية الزائدة إلى درجة الانفلات وتعامل بقية الأشخاص- حتى ولو كان زوجها – كعبيد لديها بحيث ترى أن لها الحق في معاملتهم ولو بعنف متى تشاء وكيفما تشاء.

1-5- شخصية الزوجة: شخصية الزوجة القوية أو ما يسميها البعض بـ: "الشخصية المسترجلة" تعتبر من أهم أسباب العنف ضد الزوج، بحيث تضع الزوجة نفسها مكان الرجل في جميع الأمور ،فترفع صوتها داخل البيت، ولا تُشعر زوجها بأنه رجل، وتتعدى عليه بالإهانات الجارحة والبذيئة، وأكيد أن هذه الشخصية المسترجلة للزوجة تقابلها شخصية ضعيفة وهشة للزوج كما ذكرنا سابقاً.

1 – 6 - أنانية الزوجة: كلما زادت الأنانية وحب النفس لدى الزوجة زاد العنف لديها في أخذ ما تريد بأي طريقة، فتصبح الغاية تبرر الوسيلة، أضف إلى ذلك عدم مقدرة كل واحد من الزوجين على الاستماع والإصغاء للآخر ممّا يجعل الزوجة أكثر عنفاً عند إهمالها وعدم الاستماع لها.

1 -7- العنف المعاكس: قد تستخدم الزوجة أساليب العنف ضدّ زوجها كرد فعل معاكس لما يقوم به الزوج من عنف اتجاهها.

1-8- الابتعاد عن الدين: إن من أهم عوامل عنف الزوجة ضدّ زوجها يعود إلى تقهقر القيم الإسلامية الضابطة لحركة المجتمع، ممّا أدى إلى تلاشي المجتمع الإسلامي التقليدي الذي كان يتميز باحترام المرأة الشديد لزوجها.

1-9- أسباب ثانوية أخرى: نجملها فيما يلي:

- الظروف المادية والضغوطات الاقتصادية، وعدم الرضـــا والحرمان الذي تعانيه الزوجة من زوجها وتهميشها واحتقارها، يخلق في نفسها تلك الدوافع العدوانية، فيجعلها عنيفة ضدّ زوجها من باب الاحتجاج والتمرد على الوضع السائد.
- عجز الزوج وعدم قيامه بواجباته الشرعية نحو زوجته.
- تعاطي الزوج للكحول واهماله لأسرته. (دشاش، 2006، ص 99-100)

– وجود خلل في الأدوار الاجتماعية وضعف الرابطة الزوجية، وتباين الأهداف والتوقعات والأولويات بين الزوجين كلها أمور تجعل الزوجة في حالة ضغط نفسي ممّا يدفع بها لممارسة العنف ضد زوجها لأنها تراه هو المتسبب في كل ذلك.

– عدم الانسجام في الحياة الجنسية وجود أمراض مزمنة وأمراض عصبية لدى الزوجة ذلك يجعلها أكثر عنفاً من غيرها.

– عدم قناعة الزوجة بمعيشتها مع زوجها، أو غيرتها المرضية عليه.

– الانفراد وعدم الاحترام والكراهية والعدوانية والقوة وغياب المرونة وعدم إيثار الشريك وفقدان روح الدعابة، كلها أمور يمارسها الزوج قد تخلق في نفس زوجته موجة من العنف ضدّه. (سيد فهمي، 2007، ص 37–38–39)

– عدم السماح للزوجة بزيارة أهلها، وتدخل أهل الزوج الدائم في حياتها مع زوجها.

انقياد المرأة وراء أفكار هدامة مثل: المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة...إلخ، هذا ما يجعلها تحاول تطبيقها في حياتها المشتركة مع زوجها فتعنفه مثلما يعنفها من باب المساواة والمعاملة بالمثل. (أبو الوفا، 2003، ص 125)

– قد يكون الزواج خاطئ من البداية بحيث يكون هناك سوء اختيار الزوج، ممّا يجعل الزوجين مختلفين في العديد من جوانب الحياة، وهذا بدوره يخلق بذرة العنف لدى الزوجة اتجاه زوجها.

– التفوق التعليمي للزوجة علو زوجها يجعلها تمارس العنف ضده من باب أنها هي الأفضل ويحق لها فعل كل شيء. (سيد فهمي، 2007، ص 39).

كانت هذه بعض عوامل عنف الزوجة ضدّ زوجها التي حاولنا حصرها قدر الإمكان، ولكن تبقى هذه العوامل مختلفة من مجتمع إلى آخر ومن حالة إلى أخرى.

2 – صور العنف الممارس من الزوجة ضدّ زوجها:للعنف عموما عدة أنواع، نجد العنف الجسدي، العنف النفسي، العنف اللفظي، العنف الجنسي، العنف الاقتصادي والمالي، لكن تبقى أكثر أنواع العنف المُمارسة ضدّ الزوجحسب ما يثبته الواقع هي العنف الجسدي واللفظي والنفسي، وهو ما نفصله كالآتي:

1.2. العنف الجسدي: يعتبر العنف الجسدي من أخطر وأشد أنواع العنف لأنه العنف الوحيد الذي قد يؤدي إلى الموت وهي أقسى نتيجة قد يصل لها العنف، ويعرف هذا النوع من العنف بأنه:"استخدام قصدي وليس مصادفةً للقوة الجسدية على الآخر ممّا يؤدي إلى إحداث ألم أو جرح أو ضرر" (عبد

الرحمان، 2006، ص 24)، ويعتبر العنف الجسدي عنف واضح فآثاره ظاهرة للعيان ويتم باستخدام الأيدي أو الأرجل أو أداة من شأنها ترك آثار واضحة على الضحية مثل: الصفع والركل واللكم وشد الشعر والرمي والعض و الخنق والضرب والربط بالأسلاك وكسر العظام والحرق بالنار أو المواد الكيميائية أو إطلاق النار...أو باستخدام أداة كالعصى أو الحجارة أو سكين أو سلاح ناري...إلخ (كرداشة، 2009، ص 34)، وممارسة هذا العنف من الزوجة ضد زوجها او أمر يمكن حدوثه خاصة إذا كنا أمام تخالف في الأدوار بين الزوجين، فتكون الزوجة ذات شخصية رجولية عنيفة، وفي المقابل يكون الزوج ذو شخصية هشة ضعيفة.

2.2. العنف اللفظي: يتمثل هذا العنف في:"أي فعل يتلفظ به الجاني ويؤدي إلى المساس بعواطف الضحية دون أن تكون له أية آثار جسدية" (القاطرجي، 2006، ص 371)، وهو يعتبر من أنواع العنف الشائعة والأكثر استخداماً داخل الأسرة خصوصًا، لكنه يتميز بنسبيته وتباينه تبعاً لخلفية وخصائص كل أسرة، ويتمثل هذا النمط من العنف في: الاحتقار، الحرمان من الحرية والتدخل في الشؤون الخاصة بالضحية، الاستهتار، الاستهزاء، الازدراء الإشعار بالذنب، التخويف، الإحراج، الوعيد الدائم، التهديد، إحباط الضحية، إدخال الضحية في حالة قلق دائم، الإهانات، الألفاظ البذيئة، تقليل الشأن، الاتهام بالسوء، إساءة الظن، التحرش اللفظي بالسب والشتم والقدح...إلخ. (كرداشة، 2009، ص 35-37-38). ويعتبر هذا العنف من أكثر أنواع العنف استعمالاً من طرف الزوجة ضدّ زوجها.

3.2. العنف النفسي : يسمى كذلك بالعنف المعنوي، هو يتمثل في:"كل الأفعال التي تمارسها الزوجة وتقصد من ورائها التأثير على نفسية الزوج"، وذلك قد يكون بـ: افشاء أسرار الزوجية، التفنن في ذكر عيوب الزوج ومساوئه أمام الآخرين، معايرة الزوج أمام الناس وتحسيسه بالعجز أمامهم، تحقير الزوج أمام أبنائه وتحريض الأبناء على كرهه وعدم التعامل معه، حرمان الزوج من أهله وإشعال نار الفتنة بينه وبينهم، معاداة الزوجة لزوجها وحرمانه من ممارسة حقوقه الشرعية عليها...إلخ. (دشاش، 2006، ص 101) .وقد أثبتت العديد من الدراسات وجود كل أشكال العنف هذه ضد الزوج في جميع دول العالم مهما اختلفت عاداتها وأفكارها، ومهما كانت درجة نموها وتطورها، ومن أهم هذه الدراسات الدراسة التي أعدتهاالاستشارية الأمريكية جين سيغال**Jean Seagal**عبر موقعها **Help guide**، ويشير الموقع كذلك إلى أن **40%** من حوادث العنف الزوجي في الولايات المتحدة الأمريكية ضحاياها هم رجال، وبمعدل حالة واحدة من بين ثلاث حالات عنف زوجي يكون الرجل ضحيتها في كندا، أما في أستراليا

تبلغ النسبة حالة واحدة عنف ضد الزوج من بين خمس حالات عنف زوجي، وذلك عام 2014. (www.helpguid.org تم الاطلاع بتاريخ: 22 سبتمبر 2019، على الساعة 15:45).وتشير **الشبكة المغاربية للدفاع عن حقوق الرجال** أن أكثر من **12 ألف** رجل في المغرب يتعرضون للعنف من قبل زوجاتهم، كما أشارت دراسة ميدانية **للمركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية** بالقاهرة إلى أن **30%** من الزوجات المصريات يمارسن العنف ضد أزواجهن، وأظهرت دراسة اجتماعية أخرى بدولة تونس أن حوالي **10%**من النساء التونسيات يضربن أزواجهن، و **30%** منهن يعتدين على شركائهن بالعنف اللفظي، كما أشارت دراسة بدولة الكويت إلى أن **10%** من النساء الكويتيات يمارسن العنف الجسدي ضد أزواجهن، وبلغت النسبة في السعودية **05%**. (www.alaraby.co.ukتم الاطلاع عليه بتاريخ: 22 سبتمبر 2019، على الساعة 16:05).

ولكن في الجزائر ورغم علم الجميع بوجود هذه الظاهرة إلا أن التعتيم عليها لم يكن تشريعي فقط بل حتى بحثي ومجتمعي، فتنعدم بذلك تماما الدراسات التي تعطينا نسب تقاربية على الأقل لظاهرة العنف ضد الزوج في الجزائر.

3 – آثار عنف الزوجة ضدّ الزوج:إن ظاهرة عنف الزوجة ضدّ زوجها يمكن أن نعتبرها سلوك غير سوي لخروجه عن المألوف، لذلك تكون له العديد من الآثار السلبية على عدة أصعدة.

1.3. آثاره على الزوج الضحية: من المؤكد أن الزوج يتحمل عنف زوجته لأسباب قاهرة،وبالتالي فهو يتعرض لأذى كبير فيترك العنف الممارس ضدّه من طرف زوجته آثار سيئة على نفسيته، ممّا يجعله يفقد ثقته بنفسه وبرجوليته، ويفقد أيضاً السعادة والاحساس بالأمان داخل أسرته ممّا يجعله عرضةً لحالات الاكتئاب، وقد يدفعه ذلك إلى استعمال الأدوية المهدئة ليصبح مدمناً عليها بعد ذلك، وقد يؤدي به ذلك إلى الانتحار نظراً لإصابته بالاكتئاب الشديد، أيضاً يتكون لدى الزوج نظرة اتجاه زوجته على أنها هي سبب شقائه وتعاسته فتزول بذلك مشاعر الثقة والحب وتحل محلها مشاعر الكره والعداء، ونتيجةً لذلك قد يميل الزوج ميلاً شديداً للانتقام من زوجته نظراً للشحن النفسي المتراكم لأعمال العنف الممارس ضدّه.

ثم إن العنف الممارس ضدّ الزوج قد تكون له آثار جسدية عليه كوجود جروح أو رضوض أو حروق...إلخ نتيجة تعرضه للإيذاء الجسدي من طرف زوجته، ممّا قد يؤدي به أيضاً إلى التعب الشديد وزيادة نبضات القلب والاحساس بضيق في التنفس والقيء والغثيان والاسهال والدوار وشحوب لون البشرة

وارتفاع ضغط الدم والسكري....إلخ. (مكي وعجيم، 2008، ص 17). وقد يصل العنف ضدّ الزوج إلى درجة تؤدي بهذا الأخير إلى التفكير في هجر زوجته دون أن يأبه بها ولا بأولاده فيفكر في الطلاق كحل جذري، مما يؤدي إلى سقوط الأسرة وضياعها (رحماني، 2011، ص 162-163-166)، وقد يفكر في الانتحار ووضع حد لحياته، فالانتحار عمل فردي دون منازع لكن أكثر الأفعال فردية في الظاهر هي من تكون نتاج القوى الجماعية، فيكون الانتحار إذن نتيجة لمشاكل تشعر هذا الزوج بالإحباط وتجعل من الانتحار الحل الوحيد للخلاص من العنف الممارس ضدّه. (رحماني، 2011، ص 167).

لكن لابد من التذكير أنه مهما كانت الضغوطات المسلطة على الفرد لا ينبغي أن يكون هناك مفهوم الانتحار من بين حلوله، لأن الانتحار فعل منهي عليه شرعاً، والمسلم مطالب بأن يحافظ على سلامة حياته مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ **ولا تقتلوا النفس التي حرّم الله إلاّ بالحق ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون**﴾ (سورة الأنعام، الآية 151)، وقوله أيضاً :﴿**...ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما**﴾(سورة النساء، الآية 29).كما قد يؤدي العنف الموجه ضدّ الزوج إلى اضمحلال شخصيته وشل قدرته على اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى الإحساس بالعجز في تغيير مسار الحياة وتجنب العنف أو إيقافه وفقدان الثقة بالنفس وبالآخرين، والشعور بالاحتقار والتوتر والقلق الدائم والصدمة والاستسلام وغيرها من الأحاسيس المدمرة (جبرين، 2005، ص 132).

2.3. آثاره على الأطفال:إنّ هذا النوع من العنف يكون في الغالب ثلاثي الأطراف: *المعتدي (الزوجة الممارسة للعنف) *الضحية (الزوج الذي مورس العنف عليه)، * من حضر مشهد العنف (الأبناء)، فالأبناء يتأثرون بشكل كبير من تعنيف أمهم لأبيهم، فهم لا يمكنهم التدخل وإن تدخلوا فلصالح من سيتدخلون، وبالتالي نجد أن فكرتهم عن رجل المستقبل تهتز، وربما تنشأ لديهم عقدة نفسية من تلك الصورة السلبية التي عايشوها وامتثلت أمامهم في مرحلة الطفولة، ومن ثم تصبح لديهم مفاهيم خاطئة اتجاه العلاقات الزوجية وعن الدور الفعلي لكل من الزوج والزوجة، هذه العلاقة التي من المفترض أن نجد فيها نوع من التكامل وليس العداء والتنافس، فهذا العنف غير مألوف وغير مقبول وبالتالي فهو ينعكس سلباً على نفسية الأطفال لأنهم هم الضحايا الفعليين لذلك العنف. (دشاش، 2006، ص 102) ، ثم إن الأطفال الذين يشاهدون يومياً مشاهد عنف سيتعرضون لا محالة إلى انحراف سلوكهم في المستقبل، لأن تعودهم على هذه الصور سينمي بداخلهم ذلك الجانب العدواني فينشأ الطفل كشخص عنيف حتى مع أقرب الناس له، وتصبح شخصيته مهزوزة ممّا يؤدي به إلى تبنّي سلوكيات

منحرفة بسهولة، فنجده يمارس العنف في المدرسة، وفي الشارع، وحتى مع أسرته، وقد يتعرض هؤلاء الأطفال إلى أزمات ومشكلات نفسية كالاكتئاب والإحباط والعزلة وفقدان الشهية وفقدان التركيز والثقة والفشل الدراسي...إلخ، الأمر الذي قد يؤدي به إلى فقدان الرغبة لديهم في الحياة. (رحماني، 2011، ص 163).

بالإضافة إلى أن معايشة الأطفال لمشاهد العنف هذه تقلّل من فرص تعليمهم وتدريبهم للحصول على فرص عمل بشروط أفضل في المستقبل تمكنهم من تحسين مستوى معيشتهم، أيضاً زيادة احتمال تسرب هؤلاء الأطفال من المدارس والدفع بهم إلى سوق العمل في سن مبكرة، وبالتالي خضوعهم للظلم الاجتماعي والمعاملة المجحفة، كل هذا يدفع بهم إلى التمرد والعدوان والميل إلى تجريح الآخرين (الطوابي، 2013، ص 56)، كذلك من المعلوم أن الأطفال عادة ما يميلون إلى تقليد آبائهم وأمهاتهم، لهذا فالطفل عند مشاهدته لتعنيف أمه لأبيه سيخلق في نفسه الشعور بقبول المهانة والذل من شريكة حياته المستقبلية، والفتاة أيضاً ينمو لديها استهتار مطلق نحو الرجل ومواقف سلبية اتجاهه وتنمو لديها نفس سلوكيات والدتها العدوانية، حيث تشير أغلب الدراسات إلى أن العنف الحاصل بين الأزواج سببه الأصلي في الكثير من الحالات هو أن أولئك الأزواج أنفسهم كانوا في صغرهم شهود على عنف دائر بين آبائهم وأمهاتهم، ومما لا شك فيه أن المنزل الذي يمارس فيه العنف سواءً من الزوجة ضدّ زوجها أو العكس يؤسس لجحيم يكتوي بناره الأبناء لاحقاً.(ريحاني، 2010، ص 50-54-55)

نتيجة لذلك تكون حياة هؤلاء الأطفال مليئة بالمشكلات الصحية والنفسية والاجتماعية، ويكونون في حاجة ماسّة إلى مراجعة الأطباء بشكل مستمر وحتى استجابتهم للعلاج تكون بطيئة، ويستغرقون وقتاً وجهداً وتكلفة مضاعفة تؤدي إلى مردود سلبي على الشخص نفسه وأيضاً على المجتمع بشكل عام، فيكونون بذلك عرضةً للانهيار بسرعة عند أول مشكلة تواجههم في الحياة، ولا يحسنون التصرف في المواقف الاجتماعية التي يمرون بها(جبرين، 2005، ص 124).

تجدر الإشارة إلى أن الكثير من الأطفال الذين يتعايشون مع ظاهرة العنف الأسري عموماً يجدون أنفسهم مضطرين إلى القيام بأعمال فوق طاقتهم وربما لا تكون من مهمات الأطفال أصلاً مثل: الطبخ والقيام بأعمال المنزل وربما رعاية اخوتهم الصغار والاعتناء بهم ممّا يعرضهم للأخطار أو يحرمهم من الاستمتاع بمرحلة الطفولة، لمعاناتهم من العزلة الاجتماعية ونقص الاحتكاك بالأقران لأنه لا يسمح لهم بالذهاب إلى أصدقائهم وليس باستطاعتهم استضافة أصدقائهم في المنزل نظراً إلى بيئة العنف

والفوضى التي يعيشون فيها ممّا يؤدي بهم إلى وجود صعوبات في ممارسة الحياة بشكل عادي، أيضاً نتيجةً لذلك العنف يجد الأطفال أنفسهم دون اهتمام، فلا يعّد لهم الطعام بشكل جيّد، وبذلك تختل عاداتهم الغذائية، أضف إلى ذلك تعرض أولئك الأطفال إلى قصور شديد في النمو المعرفي، والانزعاج، وعدم القدرة على النوم، والكوابيس والأحلام المرعبة، ثم دخولهم في دائرة الصمت مع انخفاض واضح في قدرات التعاطف مع الأخرين (جبرين، 2005، ص 124-126-127-128)

3.3. آثاره على المجتمع: على الرغم من أن عنف الزوجة ضدّ زوجها أو العنف الأسري عموماً يحدث داخل الأسرة الواحدة، إلاّ أن تأثيره يتجاوز حدود هذه الأسرة بسرعة ليصل إلى المجتمع بأكمله، وذلك راجع لكون الأسرة هي النواة والمؤسسة الاجتماعية الأولية التي تشكل حجر الأساس للمجتمع بأكمله ومن الطبيعي أن أي انحراف أو مشكلات تعاني منها الأسرة لابد أن يصل تأثيرها للمجتمع (مطر، 2014، ص 66)، وانطلاقاً من هذا فإن ما تعانيه الأسرة من مشكلات عنف أسري وحدها دون تدخل أو مساعدة من المجتمع سيكون له انعكاسات سلبية على المجتمع أيضاً، ونستطيع القول أن خسارة المجتمع تكون مضاعفة حين يحدث العنف داخل جدران الأسرة، فالخسارة الأولى تتمثل في اختلال البناء الأسري وقصور في أداء الوظائف الاجتماعية الأمر الذي ينتج عنه اضطرابات في شخصية بعض الأفراد الذين هم في الوقت ذاته أعضاء في ذلك المجتمع، أما الخسارة الثانية فتكون نتيجة التفكك الأسري الذي ينتج عن العنف ويؤدي إلى تشتت بعض الأفراد وضياعهم، ممّا يحوّلهم إلى عاهة وعالة على المجتمع نظراً لوجوب رعايتهم والاهتمام بهم، إذا العنف الأسري يكلّف المجتمع الكثير. (جبرين، 2005، ص 137-138)

الخاتمة:

إن العلاقة الزوجية تقوم على العطاء والحب المتبادل والاحترام وإعطاء كل واحد من الزوجين حق الزوج الآخر، وهذا هو الأصل، غير أنه إذا تعذر تحقق هذه الأمور في العلاقة الزوجية هنا تنشأ الخلافات والصراعات التي تعكر صفو هذه العلاقة، وتفتح مجال الجدال واسعاً بين الزوجين، ونتيجةً لذلك تبدأ ملامح العنف في الظهور بين الزوجين، فيمارس إحداهما على الآخر عنفاً جسدياً أو نفسياً أو لفظياً أو جنسياً أو مادياً. وإذا كنا قد تعودنا على سماع عبارة عنف الزوج ضدّ زوجته، إلاّ أننا لازلنا غير متعودين على ما يسمى بعنف الزوجة ضدّ زوجها، فهي مسألة دخيلة على المجتمعات العربية بما فيها المجتمع الجزائري، وهي موجودة بالفعل بالرغم من التستر عليها، ومع ذلك نجد أن المشرع

الجزائري تفنّن في حماية الزوجة من اضطهاد زوجها بنصوص خاصة ذات عقوبات مشدّدة جداً مقارنة بالقواعد العامة، في حين لم يخصص للزوج أي مادة تحميه من عنف زوجته، بالرغم من أن الواقع أثبت تغلغل هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري. ونظرا للتعتيم القانوني على هذه الظاهرة، والقصور المجتمعي في معالجتها وتسليط الضوء عليها، ارتأينا طرح مجموعة من التوصيات علها تساهم في القضاء على هذه الظاهرة قبل أن تستفحل في الأسرة الجزائرية:

– لابد على المشرع الجزائري من إعادة النظر في السياسة العقابية لجرائم العنف الأسري بشكل يتلاءم مع الطبيعة الجرمية لتلك الأفعال، بحيث يضع نصوص قانونية رادعة يحمي فيها الأزواج المعنفين من طرف زوجاتهم، مثلما حمى الزوجات من عنف أزواجهن بموجب القانون 19/15 المؤرخ في 2015/12/30، وذلك من باب تحقيق التوازن في حماية أطراف الرابطة الزوجية، ولابد أن تكون العقوبات الرادعة ملائمة ومتناسبة معها وتتضمن أوامر وإجراءات ذات طابع اجتماعي بشكل يمكن معه تحقيق حماية أفضل ومعالجة لهذه الظاهرة، بالإضافة إلى ضرورة اتخاذ مجموعة من التدابير الوقائية وأخرى احترازية تمنع من وقوع مثل هذه الجرائم داخل الأسرة.

– القانون وحده غير كافي لتغيير السلوك الإنساني والحد من جرائم العنف الأسري عموما والعنف ضد الأزواج خصوصًا، وعليه لابد من أن تهتم الأسرة نفسها وغيرها من المؤسسات الاجتماعية بمنع مثل هذه الجرائم وذلك بتنشئة الفرد و تربيته تربية سوية ومتوازنة، بالإضافة إلى توعية أفراد الأسرة بخطورة هذه الجرائم وتزويدهم بالمعارف والمعلومات التي تؤدي إلى تطوير إطارهم المرجعي ومخزونهم المعرفي بشكل إيجابي بعيداً عن مظاهر العنف والعدوان سواءً قبل أو بعد وقوع حالات العنف.

– ضرورة وضع نصوص قانونية تتضمن آليات إجرائية سليمة وعملية تتعلق بطريقة التبليغ عن مثل هذه الجرائم وحماية ضحاياها أثناء وبعد الاجراءات القضائية.

– ضرورة ترسيخ وتعميق فهم أفراد الأسرة لمبادئ الدين الإسلامي التي تؤكد على نبذ العنف والعدوان ومنه لابد من العمل على تثبيتها داخل الأسرة وهو دور كل من المساجد والمدارس، جمعيات المجتمع المدني التي تنشط في المجال الديني...إلخ.

– عدم الإبقاء على هذه الظاهرة طي الكتمان بل لابد من تسليط الضوء عليها، وذلك بإشراك ذوي الخبرة في علم النفس وعلم الاجتماع والعلوم القانونية من أجل مناقشة ظاهرة العنف الأسري عموما، ووضع سياسات وأساليب للتصدي لها عن طريق دراسات ميدانية فعالّة، وعلى كافة السلطات

تسهيل مهمة الباحثين بتزويدهم بكافة المعلومات والاحصائيات المتعلقة بجرائم العنف الأسري وعدم إحاطتها بسياج اجتماعي يجعل للجريمة خصوصية لا تستحقها إذ أن الخصوصية هنا لا تخدم مصلحة الأسرة ولا مصلحة المجتمع.

– انتهاج وسائل الإعلام المقروءة، المسموعة، وحتى المكتوبة سياسة التوعية بجرائم العنف الأسري وعدم الاكتفاء ببث مشاهد العنف دون التوعية منها لأن ذلك يجعل منها سبباً في تفاقم الظاهرة وليس سبباً في القضاء عليها.

– أعمال سياسة الوقاية قبل سياسة العلاج في محاربة جرائم العنف الأسري عمومًا بما في ذلك العنف ضد الأزواج، وذلك بتنشيط عمل الجمعيات الخيرية والتطوعية لتقديم المساعدات الممكنة للأسر التي تعاني من مشاكل ربما تؤدي للعنف الأسري، وهي نفس السياسة التي يجب انتهاجها من قبل المشرع الجزائري وذلك بوضع نصوص وقائية تحمي الأسرة حتى من جرائم العنف التي لم تتفاقم بعد بصورة واضحة في أوساط الأسر الجزائرية تفاديا لتفاقمها في المستقبل، مثلما هو الحال بالنسبة لجرائم العنف ضد الأزواج.

– إن ظاهرة العنف الأسري عموما ليست مجرد مسألة ظرفية مناسبتيه وإنما هي ظاهرة مستمرة ومتجذرة تتطلب نشاط منظم ودائم وتشاركي يتمحور أساسا حول التوعية والوقاية من جميع الهيئات والمؤسسات.

في النهاية نشير إلى أن العنف ضد الأزواج يبقى من القضايا الحسّاسة في المجتمع الجزائري، ومنه فنتائج الدراسة أيّاً كانت نوعيتها، قد ترضي البعض وقد لا ترضي البعض الآخر، وعلى الرغم من ذلك فإن هدفنا لم يكن سوي إظهار حقيقة هذه الممارسات، وأضرارها، وخطورتها الجسيمة على الفرد والأسرة والمجتمع.

قائمة المراجع:

أولا – المراجع باللغة العربية:

– القانون 15–19 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 71 لسنة 2015، المعدل والمتمم للأمر رقم 66–156 المؤرخ في 08 جوان 1966، المتضمن قانون العقوبات الجزائري، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 49.

– أبو الوفاء محمد، أبو الوفاء. (2003).العنف داخل الأسرة بين الوقاية والتجريم والعقاب، دون ذكر الطبعة، دار الجامعة الجديدة، مصر.

– اسماعيل، عبد الرحمان.(2006). العنف الأسري، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر.

– جبرين علي، الجبرين.(2005). العنف الأسري خلال مراحل الحياة، ط1، السعودية.

– رجاء،مكّي. وسامي،عجيم.(2008).إشكالية العنف– العنف المشرع والعنف المدان –، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، لبنان.

– زهرة، ريحاني.(2009–2010). العنف الأسري ضدّ المرأة وعلاقته بالاضطرابات السيكوماتية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر: مذكرة ماجستير تخصص علم النفس.

– عبد الباقي، بوزيان.(2009–2010). الحماية الجنائية للرابطة الأسرية في التشريع الجزائري، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر: مذكرة ماجستير تخصص العلوم الجنائية وعلم الاجرام.

– محمود أحمد،الطوابي. (2013). العنف الأسري وأثره على الفرد والمجتمع، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر.

– مدحت،مطر.(2014). تنامي ظاهرة العنف في المجتمع وعلاجها، دون ذكر الطبعة، دار اليازوردي للنشر والتوزيع، الأردن.

– منير،كرداشة.(2009). العنف الأسري، الطبعة الأولى، دار الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الأردن.

– محمد السيد، فهمي.(2007).العنف الأسري، دون ذكر الطبعة، المكتب الجامعي الحديث، مصر.

– نادية، دشاش.(2005–2006). عنف الزوجة ضدّ الزوج، جامعة الجزائر 1، الجزائر: مذكرة ماجستير تخصص علم النفس الاجتماعي.

– نعيمة، رحماني.(2010–2011). العنف الزوجي الممارس ضدّ المرأة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر: أطروحة دكتوراه تخصص أنثروبولوجيا.

– نهى،القاطرجي.(2006).المرأة في منظومة الأمم المتحدة، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، لبنان.

ثانيا – مواقع الآنترنت:

-www.helpguid.org
-www.alaraby.co.uk